

يعد من أكبر المجمعات السكنية ويتكون من 340 وحدة سكنية

الصانع افتتح مجمع المهبولة السكني بتكلفة 8 ملايين دينار: الكويت بلد مؤسسات ونرحب بتقديم بعض القضاة تعديلات على قانون تنظيم القضاء

«المحاميين»: ضرورة التروي والتريث في الحكم على مشروع إنشاء مجلس الدولة الجديد

بموضوعية ودراسة، وعليه فإن الحكومة، بما لها من اختصاصات منحها لها الدستور، لها الحق في تقديم مقترحات بتشريعات، وللنواب الحق في الرقابة ومناقشة هذه التشريعات، وإبداء الرأي بشأنها قبولاً أو رفضاً.

فلكل دور أناطه به الدستور، والأصل في التشريع هو للسلطة التشريعية، ثم للسلطة التنفيذية حال غياب الأولى، وذلك أننا في دولة مؤسسات دستورية سرعها وميثاقها الدستور.

فإن استقلال القضاء أمر مستقر في كافة المواثيق الدولية والقواعد الدستورية، ولكننا نرى أن هناك خلطاً بين مفهوم استقلال القضاء في العمل القضائي الفني والذي لا سلطان لأحد فيه على القاضي وهو مقرر بالدستور، فلا يجوز مخالفة تشريعات ولا تنفيذها وإلا عد أمراً غير دستوري، وبين ما يتعلق بإدارة مرفق القضاء كمرق عام من مرفق الدولة، والذي يحدث بعض مقوماته المادة (17) من قانون السلطة القضائية فيما يتعلق بتعيين القضاة وأعضاء النيابة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وما إلى ذلك، دون أن يمس ذلك طبيعة عملهم القضائي البحت.

لذلك فاستقلال القضاء أمر أساسي دستورياً، ولا سبيل للنيل من هذا الاستقلال من أي جهة كانت.

وعليه فمن الأجدر بالجميع قبل أن يتعرضوا لمشروع القانون المقترح بإنشاء مجلس الدولة بالنقد الهدام أن يطلعوا عليه أولاً، وأن يدرسه حق دراسته.

وعني عن البيان أن مشروع يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق للصحة بشخصية الإنسان، يجعل من الأهمية بمكان ضرورة الاستماع لكافة الآراء لأهل الاختصاص، ولا سيما من السادة المحامين والقضاة، وهو ما تشدد معه جمعية المحامين الكويتية على ضرورة أن تتم مشاركتهم في إبداء الرأي والمشورة حول صلاحية المشروع، وتقديم اقتراحاتهم في كل الجوانب العلمية والعملية المتعلقة به وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون مجلس الدولة المقترح، لا يمكن -بحال من الأحوال- أن يخرج عن إطار الدستور، وإلا كان صيرمه هو والعدم سواء، وذلك إذا ما شابه عيب عدم الدستورية والجهة الوحيدة المنوط بها هي المحكمة الدستورية باعتبارها أعلى جهة قضائية في الدولة لتقرر مدى توافقه مع الدستور من عدمه.

أما هذا الاستباق المثبط لهمم والمعارض لكل تحديث، لا يأتي بخير، ولن يحقق لنا التطور التشريعي المنشود.

وجمعية المحامين الكويتية تؤكد في هذا السياق ضرورة التروي والتريث في الحكم على مشروع إنشاء مجلس الدولة الجديد، والذي سيحقق للمواطن لطمأناً راود القانونيين (محامين وقضاة) والمهنيين في قضاء متخصص، يكون ذا أمثاله في العالم المتحضر.

أصدرت جمعية المحامين بياناً أكدت فيه ضرورة التروي والتريث في الحكم على مشروع إنشاء مجلس الدولة الجديد.

ونكرت الجمعية في بيانها: لقد آن الأوان إلى ضرورة مراعاة وتبني التشريعات التي تحقق تطور العمل القضائي، والذي أضحي من الضرورات الملحة التي دعت إليها الواقع المطروحة أمام القضاء، بما يكفل الوصول إلى أعلى درجات العدالة.

من هذا المنطلق، ونظراً إلى أننا في الكويت لم نخط بصور مثل هذا القانون، وذلك على الرغم من أن الدستور يقر إنشائه، بموجب المادة (171) من الدستور) منه، والتي تنص على أنه:

«يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصفاية» وعلى الرغم من الرغبة الملحة، والضرورة الملحة، وتكاثر أعداد القضايا الإدارية التي أثقلت كاهل القضاء، وأرقت نفوس المتقاضين، إلا أنه لم يتم تفعيل هذا النص بإنشاء مجلس الدولة، وإنما تم الاكتفاء بالدوائر الإدارية بالحكم.

وقد تداولت بعض الصحف أن هناك مقترحا حكومياً بقانون لإنشاء مجلس الدولة، وهو ما يبشر بالخير، ويشعر بالتفاؤل والفخر حين نرى وزير العدل يسعى إلى تحقيق العدالة والقانون دستورياً بإنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسي الذي بدأ رسمياً من عام 1889، أو مجلس الدولة المصري الذي أنشئ عام 1946.

إلا أنه، وقبل أن يظهر هذا المشروع إلى النور، وجدنا من يحاول وأده في مهده، بدعوى أن هذا المشروع بقانون ينتقص من استقلال القضاء، وأنه محاولة لهيمنة الحكومة على مرفق القضاء، فانطلقت التصريحات الصحافية مدوية، على نرى بيجلنا نشتم منها رائحة النيل من مقترح القانون، ومقدمه.

والحقيقة أن ساحات الصحافة ليست مجالاً لمناقشة هذا الأمر من جوانبه المتعددة، بل إن قبة البرلمان هي وحدها التي يتاح فيها لكل نائب برلماني أن يبلي برأيه في مشروع القانون المقترح رفضاً أو قبولاً، شريطة أن يكون هذا الرأي مبنياً على أسس علمية وواقعية تحمله، وله ما يبرره، ويؤيده من مبررات وأسناد معتبرة في فقه التشريع ووفقاً لأصول العمل البرلماني.

ولا سيما أن نص المادة 98 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد نص على عرض مشروع القانون المقدم من الحكومة أو الذي يقترحه الأعضاء على المجلس للنظر في إحلته إلى اللجان المختصة.

لذا، فإن الحكومة حال تقديمها مشروع قانون إلى المجلس، لا يتم البت فيه إلا إذا تم عرضه على المجلس، وليرى أعضاء المجلس بشأنه ما يرون، تمهيداً لإحالة إلى اللجان المختصة لدراسته، والوقوف على صلاحيته من عدمه.

وعلى ذلك، فإن دور النائب البرلماني -كركيب ثم كمشرع- يكون تحت قبة البرلمان، وحتى يستخدم أدواته القانونية والدستورية في مجابهة ما يرى وجوب مجابهته، ومناقشته في الإسابيع المقبلة.



يعقوب الصانع خلال جولة داخل المجمع



يعقوب الصانع يزيب الستار ايدانا بافتتاح المجمع السكني

إطار حدده القانون بالاستثمار الامن ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

واوضح ان افتتاح هذا المجمع السكني الاستثماري المكون من 7 عمارات سكنية بعشرة أدوار مكررة بإجمالي عدد 340 شقة و4 محال تجارية يعتبر ثمرة جهود تبذلها الهيئة في هذا المجال، حيث تبلغ مساحة المشروع 2,9,889م2 مشيراً إلى ان تكلفته الاستثمارية 8,869,146 ديناراً، حيث تقدر القيمة السوقية الحالية للمجمع بمبلغ 19,885,000 ديناراً.

وأفاد الشيطان بأن هذا المجمع يأتي تفعيلًا للتعاون والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فقد تم تأجير كامل مكونات المشروع بقيمة إجمالية 191,240 ديناراً شهرياً بقيمة إجمالية سنوية تبلغ 2,294,880 ديناراً سنوياً.

وأضاف الشيطان: إننا نستشعر حجم المسؤولية الكبيرة والتوافق عليها على عاتقنا منذ تكليفاً بإدارة أعمال الهيئة واستثمار الأموال التي تشرف عليها، من جهته، أكد عضو مجلس الإدارة عبدالرحمن الجلال ان المشروع يعد من أكبر المجمعات السكنية في المهبولة حيث يتكون من 340 وحدة سكنية منها 170 فئة غرف نوم و170 فئة ثلاث غرف لافتاً إلى ان ذلك لم يكن لولا توجيهات المسؤولين في تطوير الأراضي الغضاه المملوكة للهيئة الاستثنائية منها لتصبح مورداً ثابتاً ودخلاً مستمراً. وقال الجلال: إننا بمرحلة التوسيف الأعلى برجين في المنطقة الـ37 طبقاً والثاني 36 طبقاً وسنطرح المناقصة في الأسابيع المقبلة.



(احمد علي)

ولي عهد الامن، واطاف ان أهمية هذا المشروع التي بلغت تكلفته أكثر من 8 ملايين دينار واستغرق تنفيذه أكثر من 30 شهر بأنه يخدم شريحة كبيرة من المستثمرين ويسهم في تنمية أموال القصر بما يعود بالخير لهم.

وحول اعلان بعض القضاة التقدم بتعديلات على قانون تنظيم القضاء، قال: الكويت بلد مؤسسات وحيات وولد تمثل الديموقراطية في المنطقة، فما يزال اخواننا القضاة وهم المعنويون في هذا الامر، فهو حقهم لأن يطلعوا ويشاهدون ما هو الأفضل لهم، وعلينا مسؤولية ان نرى هذه التعديلات وفقاً المصلحة العامة مع مجلس القضاء.

وأضاف: إننا أقول لهم شكراً لكم وشكراً لحكم الوطني، وشكر لكل من ساهم في تقديم مقترح، وشكراً أيضاً للقيادة السياسية لدعمها المطلق لاخواننا في السلطة القضائية، وشكراً أيضاً للحكومتنا برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك لدعمه المطلق للقضاء، وبالتالي فإن

الشيطان: تأجير كامل مكونات المشروع بقيمة إجمالية 191,240 ديناراً شهرياً والقيمة الإجمالية السنوية تبلغ 2,294,880 ديناراً سنوياً

قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع: إنه شيء يخلج الصدر أن تتطلع هيئة شؤون القصر التي واجبتها من خلال قانون إنشائها وتفكر في مستقبل ابنائنا وبناتنا من القصر ومن الشموليين برعاية شؤون القصر، وما يطلع الصدر أيضاً ان الخبرات الكويتية العريقة استخدمت في تنفيذ هذا المشروع وخصوصاً المهندسات اللاتي يعتمدن من العناصر النسائية التي تفخر بهن، لأن المرأة الكويتية لها علامة فارقة وبارزة مع أشقائهن من المهندسين وأن التميز والمسلمات النسائية تطفئ على هذا المجمع.

وأكد الصانع، خلال حفل افتتاح مجمعات المهبولة التابعة للهيئة العامة لشؤون القصر صباح امس، ان المجمع تم خلال فترة قياسية تأجيره بالكامل وبنيسة كبيرة تتوافق مع أعلى سعر في المنطقة.

وأشار إلى ان الكويت مميزة في الهيئة العامة لشؤون القصر، وأضاف انه دائما يسال في المحافل الإقليمية عن تقديم الكويت خدماتها كدولة ومحاولتها الحفاظ على استثماراتها هذا القاصر الذي يجد بعد بلوغه سن الرشد ان هناك من استثمر امواله ووقف معه وساعد أكثر من امواله، لافتاً ان التوزيع الأخير لنسبة الأرباح التي بلغت 11٪ دليل على ذلك.

وأشار إلى ان هذا المشروع يمثل خطوة من الخطوات المتخذة التي تقوم بها البلاد في مجال رعايتها لشؤون القصر بظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الأمير وسمو

السلة الرمضانية لمساهمي تعاونية مشرف تضم 32 صنفاً رمزانياً بسعر دينار فقط

محمد راتب

أعلن عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشتريات والاستثمار في جمعية مشرف التعاونية علي الفهد أنه تم تجهيز «مهرجان السلع الرمضانية» في السوق المركزي لأكثر من 700 صنفاً بمزايا وعروض خاصة وينسبة خصومات تصل إلى 50٪ خلال الفترة من 22 وحتى 24 من شهر رمضان المبارك وتشمل اهم الاصناف وتشكيلة حديثة متنوعة من المواد الغذائية والاستهلاكية بمشاركة كبرى الشركات وبدعم من الجمعية التي دأبت على تقديم الدعم لكل الاصناف المشاركة في المهرجانات ليستفيد منها المساهم والزائر في مشرباته خلال فترة المهرجان. ولفت إلى أنه سيتم توزيع السلة الرمضانية للمساهمين بسوق ضاحية مبارك العبدالله ابتداء من 22 وحتى 28 بسعر دينار واحد فقط وهي تشمل 32 صنفاً رمزانياً بدعم من مخصص تخفيض الأسعار المعتمد لخدمة المساهمين على مدار العام، لافتاً إلى ان من أولويات مجلس الإدارة وإهتماماته العمل على تحقيق الرضا التام للمساهمين ورواد الجمعية مع توفير كل متطلباتهم التسوقية والخدماتية ونحن مقبلون على شهر رمضان الكريم، وقال الفهد: أيضاً سينطلق مهرجان لوازم العائلة الذي في 25 ويستمر حتى 25 بصنومات تصل إلى 150 وستوافر فيه معظم ما تحتاجه الأسرة وخاصة مستلزماً شهر رمضان مؤكداً ان تعاونية مشرف تحظى بإقبال كبير من كل المناطق وإحصائيات تشير إلى انها وجهة لاكبر شريحة تسوق على مستوى التعاونيات. مؤكداً ان المهرجانات التسوقية السابقة حققت نجاحات وإقبالا كبيراً، وأشار الفهد: إلى ان جمعية مشرف ما زالت تنفرد بمهرجاناتها التسوقية على مدار السنة وبكل خدماتها وأنشطتها والعمل على التميز بالجودة وللاستمرار بصدارة الجمعيات وهذا بفضل وجود التناسيق العام بين مجلس الإدارة في كل المجالات الادارية والمالية والعمل كفريق واحد هدفهم النجاح.



علي الفهد

افتتاح أول مشاريع الطاقة المتجددة في اغسطس بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط «الكهرباء» استعدادت لرمضان وموسم الصيف: 13,800 ميغاواط ذروة الأحمال و460 مليون غالون أعلى طلب للمياه

مدير برنامج المياه والطاقة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي م.دينا النقيب ان المؤسسة تبنت مشروعين نموذجيين ضمن مبادراتها للتجسس في استخدام الطاقة الشمسية والترويج للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية لتقليل من الاعتماد على وقود النفط. وعرضت النقيب لأبرز المشاريع التي تنفذها المؤسسة وهي التوسيف واستخدام وتوليد الطاقة باستخدام الخلايا الكهروضوئية في الجمعيات التعاونية ومشروع لاستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتكاملة لـ 150 منزلاً تحت شعار «شمسنا الكويت».

وأوضحت النقيب ان المشروع الأول يهدف إلى التشجيع على استغلال الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى نشر الوعي عن التقنيات التي سيتم تطبيقها. وأضافت ان المشروع يسعى إلى رفع مستوى كفاءة الطاقة في الجمعيات التعاونية من خلال التدقيق على استهلاك الطاقة في جميعتين تعاونيتين وتطوير نظم الأضاءة والتكييف وتصميم وتشغيل النظام الأمثل لنظام الخلايا

القطاع الخاص في العديد من المشاريع، وهناك تعاون كبير بين الوزارة والجمعيات التعاونية في نشر تجربة جمعية الزهراء والعدلية في الاستعانة بالطاقة الشمسية في إضاءة الجمعية.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمرکز أبحاث الطاقة في معهد الأبحاث م.سالم الجرف: بعد أخذ موافقة صاحب السمو الأمير البلاد وإعطائه إيجاز عن المرحلة الأولى من مشروع مجمع الشققا تم أخذ موافقته الكريمة في الإعداد المرحلة الثانية لمشروع مجمع الشققا، وسيتم البدء في طرح 500 ميغاواط، 100 ميغاواط منها ضغط رياح، و400 ميغاواط طاقة شمسية.

وتابع: هناك العديد من المشاريع التي يقوم بها معهد الأبحاث بمساعدة القطاعين الخاص والعام لتوطين تقنيات الطاقة المتجددة، والأعداد مختلفة من القطاع النطفي والوزارات والأهالي الذين يرغبون في استخدام الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن المعهد يقدم استشارات علمية وفنية في مجالات متعددة تتعلق بالطاقة المتجددة.

العملية يعمل كذلك على عدة مشاريع تجريبية منها مشروع الشققا وسيصل إنتاجه إلى 70ميغاواط، وفي شهر أغسطس سيتم افتتاح أول هذه المشاريع بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط.

بدره قال الوكيل المساعد للخدمات الفنية والمشاعل الرئيسية م.محمد الشهران ان موضوع الندوة كان عن الطاقات المتجددة، وهو أحد المواضيع الهامة التي تهتم بها وزارة الكهرباء والماء بعد توصيات صاحب السمو الأمير بان تنتج الكويت 15٪ من طاقتها بحلول عام 2030 من الطاقة المتجددة.

وقال الشهران: الندوة كانت مليئة بالمعلومات المتجددة وتحديثاً فيها عن المشروعات الحالية والمستقبلية، منها مشروع وزارة الكهرباء والماء والأشغال، حيث تمت الاستعانة بالطاقة الشمسية لإضاءة الوزارةتين.

وأضاف: لدينا كذلك مشاريع مستقبلية كبيرة منها مشاريع خاصة بالخازن وأسطح الخازن، حتى مظللات السيارات الموجودة في جميع مرافق الوزارة.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء والماء وشركة مع

العلمية يعمل كذلك على عدة مشاريع تجريبية منها مشروع الشققا وسيصل إنتاجه إلى 70ميغاواط، وفي شهر أغسطس سيتم افتتاح أول هذه المشاريع بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط.

بدره قال الوكيل المساعد للخدمات الفنية والمشاعل الرئيسية م.محمد الشهران ان موضوع الندوة كان عن الطاقات المتجددة، وهو أحد المواضيع الهامة التي تهتم بها وزارة الكهرباء والماء بعد توصيات صاحب السمو الأمير بان تنتج الكويت 15٪ من طاقتها بحلول عام 2030 من الطاقة المتجددة.

وقال الشهران: الندوة كانت مليئة بالمعلومات المتجددة وتحديثاً فيها عن المشروعات الحالية والمستقبلية، منها مشروع وزارة الكهرباء والماء والأشغال، حيث تمت الاستعانة بالطاقة الشمسية لإضاءة الوزارةتين.

وأضاف: لدينا كذلك مشاريع مستقبلية كبيرة منها مشاريع خاصة بالخازن وأسطح الخازن، حتى مظللات السيارات الموجودة في جميع مرافق الوزارة.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء والماء وشركة مع

العلمية يعمل كذلك على عدة مشاريع تجريبية منها مشروع الشققا وسيصل إنتاجه إلى 70ميغاواط، وفي شهر أغسطس سيتم افتتاح أول هذه المشاريع بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط.

بدره قال الوكيل المساعد للخدمات الفنية والمشاعل الرئيسية م.محمد الشهران ان موضوع الندوة كان عن الطاقات المتجددة، وهو أحد المواضيع الهامة التي تهتم بها وزارة الكهرباء والماء بعد توصيات صاحب السمو الأمير بان تنتج الكويت 15٪ من طاقتها بحلول عام 2030 من الطاقة المتجددة.

وقال الشهران: الندوة كانت مليئة بالمعلومات المتجددة وتحديثاً فيها عن المشروعات الحالية والمستقبلية، منها مشروع وزارة الكهرباء والماء والأشغال، حيث تمت الاستعانة بالطاقة الشمسية لإضاءة الوزارةتين.

وأضاف: لدينا كذلك مشاريع مستقبلية كبيرة منها مشاريع خاصة بالخازن وأسطح الخازن، حتى مظللات السيارات الموجودة في جميع مرافق الوزارة.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء والماء وشركة مع

أسامة أبو السعود

قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع: إنه شيء يخلج الصدر أن تتطلع هيئة شؤون القصر التي واجبتها من خلال قانون إنشائها وتفكر في مستقبل ابنائنا وبناتنا من القصر ومن الشموليين برعاية شؤون القصر، وما يطلع الصدر أيضاً ان الخبرات الكويتية العريقة استخدمت في تنفيذ هذا المشروع وخصوصاً المهندسات اللاتي يعتمدن من العناصر النسائية التي تفخر بهن، لأن المرأة الكويتية لها علامة فارقة وبارزة مع أشقائهن من المهندسين وأن التميز والمسلمات النسائية تطفئ على هذا المجمع.

وأشار إلى ان الكويت مميزة في الهيئة العامة لشؤون القصر، وأضاف انه دائما يسال في المحافل الإقليمية عن تقديم الكويت خدماتها كدولة ومحاولتها الحفاظ على استثماراتها هذا القاصر الذي يجد بعد بلوغه سن الرشد ان هناك من استثمر امواله ووقف معه وساعد أكثر من امواله، لافتاً ان التوزيع الأخير لنسبة الأرباح التي بلغت 11٪ دليل على ذلك.

وأشار إلى ان هذا المشروع يمثل خطوة من الخطوات المتخذة التي تقوم بها البلاد في مجال رعايتها لشؤون القصر بظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الأمير وسمو

العلمية يعمل كذلك على عدة مشاريع تجريبية منها مشروع الشققا وسيصل إنتاجه إلى 70ميغاواط، وفي شهر أغسطس سيتم افتتاح أول هذه المشاريع بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط.

بدره قال الوكيل المساعد للخدمات الفنية والمشاعل الرئيسية م.محمد الشهران ان موضوع الندوة كان عن الطاقات المتجددة، وهو أحد المواضيع الهامة التي تهتم بها وزارة الكهرباء والماء بعد توصيات صاحب السمو الأمير بان تنتج الكويت 15٪ من طاقتها بحلول عام 2030 من الطاقة المتجددة.

وقال الشهران: الندوة كانت مليئة بالمعلومات المتجددة وتحديثاً فيها عن المشروعات الحالية والمستقبلية، منها مشروع وزارة الكهرباء والماء والأشغال، حيث تمت الاستعانة بالطاقة الشمسية لإضاءة الوزارةتين.

وأضاف: لدينا كذلك مشاريع مستقبلية كبيرة منها مشاريع خاصة بالخازن وأسطح الخازن، حتى مظللات السيارات الموجودة في جميع مرافق الوزارة.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء والماء وشركة مع



م.محمد بوشهري

الشهران: «الكهرباء» شريكة مع القطاع الخاص في العديد من المشاريع منها مشاريع الطاقة المتجددة

أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء م.محمد بوشهري استعداد وزارة الكهرباء والماء لشهر رمضان المبارك وللموسم الصيف، حيث ترتفع فيه ذروة الأحمال، مشيراً إلى أن أغلب المواطنين يتواجدون في شهر رمضان المبارك، وفي الغالب تكون الذروة في شهر رمضان، مشدداً على أن الوزارة مستعدة لتلك الذروة.

كلام بوشهري جاء خلال حضوره في ندوة نظمتها الوزارة حول تنوع مصادر الطاقة والطاقات المتجددة في مركز مصادر المياه في الشويخ.

وقال: نتوقع أن تكون ذروة الأحمال 13,800 ميغاواط، وإننا أكثر من 15 ألف ميغاواط، داعياً الجميع إلى ترشيد الاستهلاك وحسن استغلال الطاقة الكهربائية، منوهاً إلى أن الوزارة تتوقع أن يصل أعلى طلب للمياه إلى 450 أو 460 مليون غالون، ولدينا القدرة إلى إنتاج 530 مليون غالون إمبراطوري، ولفت إلى أن الكويت لديها هدف بإنتاج 15٪ من طاقتها الإنتاجية من الطاقة المتجددة في عام 2030، مشيراً إلى أن معهد الكويت للأبحاث